



العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل: السياقات الاجتماعية والسياسية

المحامي رضا جابر، مدير مركز أمان – المركز العربي للمجتمع الامن

1. المقدمة:

هذه المقالة هي محاولة تفكيك ثلاث منظومات معقدة تشكل كل واحدة منها رافداً مركزياً في فهم وتفسير الانفجار الذي حدث في السنوات الأخيرة من حالة العنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. انها محاولة لإدراك الشروط الخلفية التي تولد هذا الانفجار. المنظومة الأولى هي المنظومة الاجتماعية وما أسميه الحاملة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة للمجتمع الفلسطيني التي أفرزت هذه الظاهرة ومكنتها من التوغل في نسيجها الاجتماعي. الثانية هي المنظومة النظامية للدولة ومؤسساتها المختلفة وخصوصاً مؤسسات فرض النظام والقانون. والثالثة هي المنظومة المتعلقة بالفرد الفلسطيني وعلاقته بذاته ومحيطه القريب. سأعتمد في تحليل هذه المنظومات على النظريات المركزية في علم الإجرام والعلوم الاجتماعية، وسأركز أكثر على الأخيرة بتشعباتها المختلفة آخذاً بعين الاعتبار خصوصية المجتمع و أفراده وعلاقتهم بنظام الدولة.

نعتمد في هذه المقالة على أسلوب فهم وتحليل التداخل والتفاعل المستمر بين هذه المنظومات الثلاث أعلاه والنظريات التي تفسرها. لقد اعتدنا محاولة فهم الظاهرة، كل ظاهرة، بانتقاء سبب او أسباب محددة ومحاولة فهمها من داخل هذه الأسباب دون فهمها من خلال فهم التداخل والتفاعل بينها.¹ فمثلاً هناك تحليل يحاول فهم الظاهرة من مدخل الفقر بمعزل عن المسببات الأخرى ويرى أن تجفيف العنف يأتي عن طريق التعامل مع الفقر وحده. وهناك أيضاً ميل لتبني نظرية واحدة تفسر الجنوح والجريمة مثل النظرية الكلاسيكية او نظرية البناء الاجتماعي دون محاولة لفهم مركب أكثر لكل النظريات والمسببات وفهمها مجتمعة، الأمر الذي يُعطي تفسيراً أكثر تماسكاً وملائمة ظروف المجتمع الفلسطيني. لذلك، فإن هذه المقالة هي محاولة لفهم الظاهرة ثم اقتراح معالجتها بتبني نظرية التفاعل بين الاسباب والظروف وأيضاً تبني فهم للظاهرة بواسطة العلاقة بين النظريات المختلفة والتي تربط بين الفرد وتكوينه، ظروفه وبيئته المباشرة وبين البنى الاجتماعية، السياسية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني بشكل خاص وبنى الدولة ومؤسساتها المختلفة بشكل عام.²

في هذه المقالة نحاول ان نعطي إطاراً تفسيرياً لظاهرة العنف والجريمة بشكلها العام وليس لنوع محدد لها فالجريمة لها تصنيفات: الجريمة بالصدفة، الجريمة بالعادة، الجريمة المنظمة والجريمة بالعاطفة او الانفعالية، الجريمة بالولادة والجنون وهناك الجريمة ضد المرأة والجريمة الجنسية.³ وللعنف تصنيفات سوف نتطرق، من خلال هذه المقالة، لتجليات بعضها ولدوافعها وإمكانية تطورها من نوع الى آخر، وخصوصاً الجريمة بالعادة والجريمة المنظمة.



2. إطار نظري مقتضب: عنف، جريمة وجريمة منظمة

يعرف العنف بشكل عام على أنه سلوك عدواني موجه نحو إحداث أذى للآخرين أو إلحاق الضرر بهم، سواء كان هذا الضرر معنوياً أو بدنياً أو يشمل السب، والتهديد، والضرب، والتعذيب، وغير ذلك.⁴ أما الجريمة فهي سلوك يخالف القانون، يأخذ أحياناً طابعاً عنيفاً. يتدرج هذا السلوك بالخطورة والعقوبة القانونية عليه. أكثر المصطلحات المتعلقة بالجريمة هما الجريمة العنيفة والجريمة المنظمة. أما مصطلح الجريمة العنيفة فهي الجرائم التي تتخذ طابعاً عنيفاً وتشمل القتل، الاعتداء البدني، الاغتصاب، السرقة والابتزاز بالإكراه. أما مصطلح الجريمة المنظمة فيطلق على الجرائم التي تأخذ طابعاً تنظيمياً دقيقاً، فالجريمة المنظمة تعد بمثابة مشروع تنظيمي إجرامي قائم على أشخاص متحدين من أجل القيام بأنشطة إجرامية من أجل أهداف معينة ومحددة، سواء كانت هذه الأهداف أهداف سياسية، أو أهداف اقتصادية، أو غيرها. ان مركز هذه المقالة هو نوعي هذا الاجرام.

إن النظريات والمدارس التي حاولت تفسير الاجرام والعنف كثيرة سأتطرق باقتضاب إلى ثلاثة منها كإطار لفهم الظاهرة وايضا لتتبع المحور الزمني الممتد منذ الطفولة وحتى وصول الفرد الى ذروة الانجراف في الإجرام الذي سوف أسهب في شرحه في الفصل المتعلق بالفرد. لتفسير ذلك سأحاول الدمج بين هذه المدارس الثلاث في علم الاجتماع والإجرام: المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الوضعية والمدرسة الاجتماعية.

المدرسة الوضعية تضع الاسباب المركزية للجنوح في جسم الفرد، في وضعه الجسدي او النفسي وهي تفترض بان التصرف الجانح وخصوصاً المتواصل والعنيف يأتي بسبب خلل عضوي إما مولود او مكتسب- جيني، جسدي، أو في التكوين النفسي أو في تكوين الشخصية- فهو يخلق لدى الفرد نزوعا مسبقا نحو الجنوح. هذه النزعة إما أنه يمكن السيطرة عليها أو تكون عرضة لأسباب وظروف تستفزها. المقاربات العصرية لهذه المدرسة تضع الثقل على التفاعل بين هذه الاسباب واخرى ونادرا ما يتم التطرق اليها كسبب منفرد للجريمة. في هذه المقاربة غالبا يقوم المجرم بفعله دون وعي للأسباب التي تؤثر عليه وامكانية التغلب عليها. هذه المدرسة تركز على العلاج النفسي او الطبي للفرد عوضا عن العقاب والردع الذي يميز المدرسة الكلاسيكية والتي تضع السبب الاساسي للجنوح في ذكاء الفرد ووعيه لذاته وامتلاكه القدرة العقلانية والارادة الحرة في الاختيار حسب ميزان الربح والخسارة. انه فرد "يختار" ان يقوم بعمل اجرامي لأنه يرغب بالاستفادة وزيادة منفعة الشخصية. وهنا العلاج يكون بالتدخل بصورة ناجعة باعتباريات الفرد وتقليص جدوى الفعل الاجرامي للفرد. هذه المدرسة تطورت الى مقاربات نيو كلاسيكية تركز على التحليل الاقتصادي في تبني رد الفعل الاجتماعي والمؤسسي للجريمة وتبني سياسة هدفها التقليل من الجريمة بواسطة انفاذ القانون وتطبيقه، تقليل الفرص للقيام بمخالفات،

الردع والعقاب. اما المدرسة الاجتماعية فهي تضع مركز الأسباب في الظروف القريبة من الفرد، هذه المقاربات ترى في التفاعلات الاجتماعية وتأثير أشخاص مركزيين في العائلة، او مجموعة الاصدقاء القريبين في الحي كأسباب رئيسية للجنوح. هنا يكون التركيز على جيل الطفولة والشباب لأنها الفترة التي تحصل بها عمليات التنشئة او التهيئة الاجتماعية. في هذه المرحلة يتبنى الفرد القيم وتصورات له للحياة وفيها تتبلور شخصيته وبالتالي تصرفاته. لهذه المدرسة تطور آخر يركز على البيئة المادية والبيئية التي تصبح أوكاراً للجريمة. تركز هذه المدرسة على التأهيل، تأهيل الجانحين وايضا تأهيل وترميم الظروف الاجتماعية والبيئة المحيطة للفرد.⁵

3. خصوصية المجتمع الفلسطيني:

في هذا السياق نبدأ بوضع صورة لعمق حالة الجريمة والعنف في المجتمع الفلسطيني وبعدها نضع المراحل الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات البنيوية وعلاقتها في ازدياد العنف والجريمة. إن القيم الاجتماعية التي تفرزها هذه التغيرات الاجتماعية لها علاقة وطيدة مع صياغة قيم الفرد وقراراته وتصرفاته وتقييمه لها للحصول على مبتغاه. وهنا يجب ان نفرق بين حالتين: الأولى فيها يستغل الفرد الظروف الاجتماعية الممكنة له للقيام بالفعل الاجرامي، والثاني بأن هذه الظروف ذاتها تحفز وتدفع الفرد للقيام بهذه الافعال.

إن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل هي جزء من فضائها العربي والتحديات التي تمر بها المجتمعات العربية عامة هي ذاتها التي يمر بها المجتمع الفلسطيني لذلك فان التوصيف الذي كتبه د. حليم بركات عن العالم العربي وتحدياته ملائم للأقلية الفلسطينية في اسرائيل:

"وهو مجتمع شديد التنوع في بنيته وانتماءاته، مرحلي او انتقالي يتجاذبه الماضي والمستقبل والشرق والغرب في ان واحد، منفتح على التغيرات التي تجتاح العالم باسره فيبدو متغيرا بسرعة مذهلة، ومغلق ثابت منكفي على جذوره انكفاء اصيلا، سلفي تقليدي في منطلقاته ومستقبلي متجدد علماني مستحدث في تطلعاته..."⁶

ان هذه الحالة العامة للتناقضات التي يعيشها الانسان العربي والمجتمعات العربية ككل تتخذ خصوصية وحدّة أكبر في المجتمع الفلسطيني وهي تخلق حالة دائمة من الضغط والاجهاد النفسي، الفردي والجماعي، وذلك كونها تعيش كأقلية قومية تعيش حالة صراع وهامشية دائمة داخل دولة تعتبرها جسماً غريباً بل عدواً لها.



مرت هذه الخصوصية بمرحلتين لهما إسقاطات مهمة على المجتمع الفلسطيني: المرحلة الأولى هي عملية بتر مؤلمة لهذا المجتمع عن شعبه واستقراره بصورة قسرية على هامش دولة ومجتمع آخر قوي ومعادي له. بمعنى أن كل التحولات التي سوف أسهب في شرحها هنا والتي حدثت وتحديث في مجتمعات عربية وغيرها، قد حدثت في المجتمع الفلسطيني في سياق النكبة والانقطاع عن الشريان الثقافي والحضاري للمجتمع الأم. هذه الحالة فرضت على المجتمع وأفراده حالة توتر وإجهاد نفسي مزمّن.

المرحلة الثانية وهي مرحلة ما بعد أوصلو وقد رافقتها عملية بتر ناعمة وغير مرئية في الوعي من القضية الأم وقد أحدثت تحولا في عمق انتماء وتماسك هذا المجتمع. حتى هذه اللحظة كانت المخيلة العامة للفلسطينيين في إسرائيل متماسكة إلى درجة كبيرة ومرتبطة بمشروع أكبر منهم. إن هذه اللحظة هي لحظة بداية اعطاء الشرعية للانفرادية والبحث عن المصلحة الذاتية وضعف الإلتزام بما أسماه دوركهيم بالضمير الجماعي.⁷

إن تأثير هذين الحدثين متواصل وتراكمي وله أبعاد عميقة على شعور الفرد بالانتماء لمجتمعه وشعوره بالمعنى والأهمية داخله. إن الجريمة والعنف تتفشى بالمجتمعات التي تأكلت بوصولها الجامعة وتشظت هويتها.⁸

3.1 معطيات عامة عن عمق حالة العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني:

يأن المجتمع الفلسطيني في الداخل منذ سنوات تحت وطأة العنف والجريمة التي تحصد عشرات الضحايا سنويا فمنذ سنة 2000 قتل 1420 ضحية بين رجل وامرأة، شاب وشابة. يضاف إلى هذا العدد الهائل من ضحايا القتل مئات حالات الإصابات الجسدية والإعاقات وايضا آلاف حالات إطلاق النار، الاعتداءات على الممتلكات العامة والخاصة، التهديد والابتزاز المادي. إن نظرة خاطفة على معطيات حالات القتل في السنوات الاخيرة تظهر باننا امام حالة من التزايد المضطرد من سنة إلى أخرى وذلك حسب الرصد الذي يقوم به مركز امان-المركز العربي للمجتمع الآمن:

سنة 2014 قتل 61 ضحية منهم 53 ذكور و 8 اناث.
 سنة 2015 قتل 58 ضحية منهم 44 ذكور و 14 اناث.
 سنة 2016 قتل 64 ضحية منهم 54 ذكور و 10 اناث.
 سنة 2017 قتل 72 ضحية منهم 62 ذكور و 10 اناث.
 سنة 2018 قتل 75 ضحية منهم 61 ذكور و 14 اناث.
 سنة 2019 قتل 92 ضحية منهم 62 ذكور و 11 اناث.



إننا نلاحظ أيضاً أن منطقة المثلث والمدن المختلطة هي الأكثر عرضة للجريمة فيها قتل في عام 2019 42 ضحية مقابل منطقة الشمال 21 ضحية ومنطقة الجنوب 5 ضحايا ومنطقة القدس 5 ضحايا. هذه النسبة لعدد الضحايا في منطقة المثلث مستقرة بالتزايد لأسباب سنوضحها لاحقاً.

تظهر استطلاعات الرأي بأن موضوع الجريمة والعنف يتصدر اهتمامات المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وتظهر أيضاً تضاؤل مضطرد للشعور بالأمان للمواطنين في حيزهم الخاص والعام على حد سواء.⁹

3.2 السياق الاجتماعي: الحاملة الاجتماعية والاقتصادية الداخلية للعنف والجريمة:

3.2.1 من قرية الى تجمعات هجينة:

ان مدخلنا الأول لفهم الحاملة الاجتماعية والاقتصادية للعنف والجريمة هو التحول الكبير الذي طرا على المجتمع من مجتمع قروي كان تعداد سكانه 149 الف نسمة الى مجتمع مكون من مجتمعات كبيرة عدد سكانها مليون وسبعمائة الف (جمعية الجليل). فمثلا مدينة الطيبة التي كان تعداد سكانها عام 1948 ما يقارب 4900 نسمة يصل اليوم الى 48850 نسمة (عشرة اضعاف). وهكذا مدينة الطيرة التي تحولت من بلد مكون من بضعة الاف الى بلد يسكنه 27 الف نسمة. لم تتحول هذه التجمعات السكانية الى مدن حديثة تستطيع ان تلبي حاجات ومتطلبات الحياة التي يفرضها هذا الازدياد على مستوى البنى التحتية، السكن الملائم، الخدمات، التعليم والحياة الثقافية. ترافق ذلك مع زيادة في نسبة التعليم الثانوي والجامعي وفرص العمل داخل البلدات اليهودية المجاورة والتي تتوفر فيها كل مظاهر المدينة الحديثة من بنى تحتية، حياة عصرية فيها هامش كبير للحرية الفردية على الطراز الأوروبي.¹⁰ هذه التطورات ادت الى:

1. فجوة بين زيادة الطموحات الفردية وبين الامكانيات المتوفرة والغير متوفرة للإنسان الفرد في مجتمعه مما يؤدي الى الابتعاد بين الافراد وبالتالي فان صيرورات الانفراد تتكاثر على حساب صيرورات التواصل.
2. ازدياد المجتمع يزيد من قوته وهذا بحاجة الى صيرورة لتنظيم وتسيير حياته. كل ما زاد المجتمع وتطور كلما تعقدت ظروفه وتبدأ المنظومة الاجتماعية والقانونية الضابطة له بالضعف.
3. تاكل منظومة الضبط الاجتماعي غير الرسمية informal social control بسبب ضعف الشعور بالتكافل مع المنظومة الأخلاقية، الجمعية ويتوازي مع ذلك الشعور بالضغط النفسي والجماعي على الافراد، ازداد التناقضات كلها يولد التذمر الشخصي الامر الذي قد يتجلى بمظاهر عنف.



4. يتوافق مع هذا الازدياد والتطور امكانية التنقل لفرص عمل اضافية وزيادة عمليات التمدن والتصنيع وهذا له نتيجتين متناقضتين: اولاً ازدياد القوانين التي تثقل كاهل الفرد مثلاً ضرائب وامور بيروقراطية تحد من حريته وبالتقيض زيادة الحريات الفردية او بانعدام وجودها حالة دائمة من الطلب عليها والرغبة فيها.¹¹

3.2.2 تغيير في مبنى العائلة الموسعة والنواة:

لهذا التطور السكاني تبعات في عملية التمدن والمدينة وقد غير كلياً مبنى البلدات العربية والعلاقات الاجتماعية داخلها وداخل الاسرة وغير أيضاً مبنى الاقتصاد من اقتصاد زراعي تقليدي الذي اعتمد على دعم الاسرة والعائلة الى اقتصاد صناعي، تجاري وخدماتي يعتمد على الفرد ذاته وقدرته بالتنافس واستغلال مهاراته. تغيير المبنى الحماي وتغيرت بصورة مذهلة الأدوار داخل المجتمع مما أثر على المبنى الاجتماعي ككل وتآكل المبنى التكافلي وتعرّزت الفردانية وعدم إمكانية الاعتماد على حماية العائلة الكبيرة والان حتى على العائلة الصغيرة.¹² كان هناك عقد اجتماعي حافظ على توازنات احتكم اليها الافراد وخصوصاً بان هذه العائلات غالباً ما كانت متواجدة في مساحة خاصة بها. هذا المبنى تغير كلياً بسبب التغير السكاني وتغير الظروف الاقتصادية. العائلة المتواجدة على مساحة محددة محمية انتهت الى تواجد على مساحة البلد ككل وبصورة تراكمية مع ازدياد فرص العمل خارج إطار العائلة الى البلدات اليهودية المجاورة تغيرت وظيفتها من الحماية لأفرادها الى مبنى سياسي يصحو فقط في الانتخابات المحلية على صوت استدعاء النعرات الحمايية لأغراض انتخابية فقط. أدى هذا كله إلى تغيير المبنى الطبقي بين العائلات وبين الافراد.

إذا كان الاعتداء في السابق على أي فرد من عائلة ما يستدعي حالة من الحماية والمساندة من عائلة المعتدى عليه فان هذه الحماية والمساندة فُقدت بشكل كبير داخل المجتمع الفلسطيني. هذا التطور يكون ايجابياً عندما يوازي بظهور مؤسسات حماية ومساندة من المجتمع وخصوصاً الدولة ومؤسسات فرض النظام والقانون ولكن غيابها ترك المجتمع في حالة فراغ صعبة من انعدام الردع والمسائلة. بات المعتدي يعرف بان اعتدائه لن يواجه مجتمعياً كما في السابق وايضاً لن يواجه بمؤسسات الدولة من شرطة وقانون. هذا الجزء المهم من الردع الاجتماعي ضُرب وبدأت عملية استقواء من أفراد على مجتمعهم وصلبت ذروتها في السنوات الاخيرة.

بين هذه التحولات هناك تطور آخر مهم هو ظهور المجالس المحلية المنتخبة من المواطنين الفلسطينيين. كان يمكن لهذه المؤسسة ان تبني الانتماء الى البلد عابر الانتماءات الجزئية وان تقوم بجزء من وظائف الحمولة او

ان تسد جزءاً من الفراغ الاجتماعي الضابط الذي تركته ولكنها، وانا أرى بذلك احدى اهم مسببات انتكاسات مجتمعنا، عوضاً عن ذلك تحولت غالباً إلى مصدر تفتيت وعنف وتميز بين المواطنين وذلك بواسطة بسبب التركيبات الحمائية. كل هذا حدث تحت مراقبة وتشجيع الحكم العسكري، حتى بعد منتصف ستينيات القرن الماضي بقليل، الذي نماها ورعاها/ وما زال يحدث منذ ذلك الحين تحت إشراف المسؤولين عن ادارة المجالس المحلية، نجاعتها ونزاهتها دون قيود ومساءلة من موظفي الدولة.¹³

إذاً فنحن أمام مبنى اجتماعي سياسي لا يملك خصائص القرية وامكانياتها للدفاع ومساندة أفرادها ولا خصائص المدينة التي تقوم على متطلبات مواطنيها بالعدل والمساواة بواسطة بناء الانتماء للبلد التي تترافق مع بديل قانوني انتمائي يعوض عن المباني الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التقليدية. اننا امام مبنى اجتماعي، اقتصادي وسياسي مشوّه فيه وجد العنف والجريمة مصدر نشوء وتطور.

إلى جانب هذا التحول في المبنى التقليدي للقرية الى شبه مدينة مشوهة والتغيير في المبنى الاجتماعي نتيجة ذل، حدثت تحولات داخل العائلة النواة أثرت باتجاهين: ترهل التزام الفرد بسلطة الاب والام وضعف قدرة العائلة النواة (وفي بعض الحالات سلطة الحمولة) الحمولة على المراقبة والسيطرة الايجابية على افرادها وبالتالي إمكانية تبني قيم وتصرفات تتناقض مع المقبول الاجتماعي. هذه التطورات داخل العائلة النواة تتعلق بالأمر الاتية:

1. استقلال اقتصادي لأفراد الأسرة والاستغناء بصورة كبيرة عن كيان الاسرة كوحدة اقتصادية جاذبة للاحتكام اليها قيميا واجتماعيا.
2. امكانيات التعليم والعمل وخصوصا لدى الفتيات والتناقض بين المبنى العائلي المبني على التقاليد، العيب ونظرة المجتمع للأسرة، وبين القيم الليبرالية والنزعة للحرية الفردية وان هذه الحرية تمارس فعليا في المجتمع اليهودي القريب جدا والتي يقضي ابن\بنت الاسرة قسما كبيرا من الوقت داخله.
3. غالبية المنخرطين بأعمال العنف والجريمة ينتمون إلى أسر لم تقدم لهم الادوات النفسية والعملية للتعامل مع التغيرات في اقتصاد العائلة التقليدي والتعامل مع التناقضات في القيم في البيت وخارجه. غالبا يولد الفرد الجانح الى داخل اسرة تعيش ازمة في اقتصادها وقيمها. الازمة تراكم عندما تنشغل هذه الأسر الى أسر اخرى تنسخ ذات الازمة الى داخلها في حلقة سقيمة من التأزم المستمر والمتكاثر بدون يد اجتماعية او سلطوية تكسر هذه الحلقة.
4. يجد الافراد في هذه الظروف معنى قيمي واقتصادي في عالم واضح وسطحي فيه تراتبية واضحة للقوة. يجد الفرد معنى لذاته في هذه الظروف عوضاً عن الهامشية التي فرضت عليه نتيجة إنتمائه لعائلة لم تستطع ان تكسر طوق هامشيتها في محيطها المتغير بتسارع.

مما سلف تتضح صورة وصول المجتمع الفلسطيني الى درجة من التعقيد في نمط انتاج علاقاته بين افراده، وبينهم وبين مؤسساتهم وبين الدولة. يؤدي هذا إلى حالة شديدة من الاغتراب، ضعف التكافل الاجتماعي ووهن في المحركات التي تحافظ على القيم والمعايير الضابطة للأفراد والجماعات وتعيد



إنتاجها كي تتلاءم وعمق هذا التغيير والتعقيد. يمر المجتمع الفلسطيني في حالة تغير وتكوين لم تكتمل ملامحها بعد ويشهد عبر هذه الصيرورة صراعات داخلية شديدة التعقيد، مرئية ومخفية. انها حالة مخففة لحالة الأنوميا (Anomie) وهي حالة تتميز بعدم وضوح للقيم وتحدث غالبا نتيجة تغيرات اقتصادية واجتماعية حصلت بوتيرة متسارعة لا تمكن المجتمع من تدارك بناء قيم ملائمة وبديلة للوضع الاجتماعي الجديد. انه مجتمع موجود في وضع توتر شديد بين حالتين من أشكال التضامن اللتين تحدث عنهما اميل دوركهايم: التضامن الميكانيكي والتضامن العضوي، وهما في مرحلة من الصراع بينهما. فالتضامن الميكانيكي هو التضامن بين الافراد المبني على التماهي شبه التام في اسلوب الحياة، في عالم القيم والعقائد. يميز هذا النوع المجتمعات المعتمدة على العلاقات الوشائية. اما التضامن العضوي فيميز المجتمعات الأكثر تنوعا في قيمها، اسلوب حياتها وقيمها. في هذه المجتمعات تكون الآلية التي تحافظ على التضامن، وهي أساس وجودها، هي اعادة بناء وتوزيع الادوار بينها والحفاظ على الاعتماد المتبادل وهنا دور القانون واجهزته في تنظيم وضبط شبكة العلاقات بين الافراد ليتسنى لهم العيش سوية على الرغم من تضارب المصالح بينهم. يمر المجتمع الفلسطيني مرحلة مضطربة بين هذين النمطين فهو يفتقد إلى التضامن الميكانيكي كما كان في الماضي، ولا يملك اسلوب وقيم التضامن العضوي.¹⁴



3.3 تمزق شبكة السلطات الاجتماعية والرسمية:

ان أحد اهم المداخل التي تساعدنا على فهم متكامل لظاهرة العنف والجريمة هو مدخل التغيرات في الشبكة المعقدة للسلطات، على انواعها، داخل المجتمع الفلسطيني في اسرائيل. ان إحدى اهم نتائج هذه التغيرات هو حدوث خلل كبير في مجمل مبنى السلطات داخل جسد المجتمع. ولم ينته هذا الخلل/ الزعزعة إلى مبنى آخر من السلطات يرافق ويتوافق مع التحولات التي حدثت. ونقصد هنا مجمل مباني السلطة المبتوثة في جسد المجتمع وليس فقط مبنى السلطة الفوقى من اجهزة السيطرة الحاكمة او مؤسسات الدولة. عاش المبنى المعروف للسلطات بتوافق كبير حتى سنوات التسعينيات وصمد امام التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ولكنه بدا يفقد توازناته بعد تلك الفترة عبر عملية مستمرة لم تنته بعد. ان شبكة السلطات هذه والتي امسكت المجتمع الفلسطيني كوحدة وكانت حاملة اجتماعية خاصة به بدأت بالتمزق فاعترتها ثقب صغيرة في البداية ما لبثت أن تعاظمت كلما اتسعت الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع واتسعت رقعة الطبقة الوسطى وبالتالي الفوارق الطبقية والزعزعة الفردية التي هي نتيجة مباشرة لعملية اللبرلة القسرية بسبب التشابك مع المجتمع اليهودي والتأثر من إعلامه ونمط حياته. ان العيش في ذات اللحظة في عالمين متناقضين من القيم أنتج نوعاً هجيناً من الفلسطيني يترنح دائماً بين اقطاب متنافرة. نسف هذا التوتر الحاد مبنى السلطات التقليدي ولكنه أبقى المجتمع دون بديل وبالتالي كشف هذا الفراغ المجتمع الى انواع اخرى للسلطة يكون في مركزها مبدا القوة والعنف.

ولعل اهم مفاصل هذا التغيير في السلطات يمكن رصده في: العائلة النواة وتغيير سلطة الاب والام على افراد اسرتهم، الحمولة وتغيير مبناها من مبنى اجتماعي له سلطة اجتماعية على افراده، المدرسة وسلطة المعلم امام تلاميذه واولياء الامور، المجالس المحلية، رئيسها واقسامها وسلطتهم تجاه المواطنين. عندما نمعن النظر على هذه المفاصل في السلطة ونقارن مدى فاعليتها في السابق مع فاعليتها في الحاضر تتكشف لنا زاوية نظر يمكن ان نرى من خلالها وبوضوح السلطة البديلة التي ظهرت على شكل افراد وتجمعات من المجرمين والذين بدأوا بتركيز سلطة وقوة هائلة بأيديهم.

3.4 غياب المجتمع بنخبه وطبقته الوسطى:

في هذه الحالة من التغيرات في المبنى الاجتماعي وترهل مفاصله التي اثرت بشكل جدي على توازنه وازدياد الفجوات داخله كان غياب المجتمع، نخبه وطبقته الوسطى حاضراً بقوة. هذا الانكفاء والنأي عن الشأن العام والحيز العام كان ثمنه توغل أفراد وفئات داخل المجتمع سعياً وراء فرض السيطرة والتحكّم بوسائل القوة.

لم تستطع النخب والطبقة الوسطى ان تستفيد من التحولات الاجتماعية والطاقة الكامنة فيها الى تنظيم مجتمعي متماسك يحول التغيرات الاجتماعية والتغيرات في مباني السلطة من حالة ضعف الى حالة قوة بواسطة

تنظيم نفسها والاسهام الجدي من مواجهة التحولات الاجتماعية بالوقت المناسب والتصرف كتنظيم بديل للبنى الاجتماعية التقليدية او الإسهام ببناء البدائل الجديدة وبالتالي سد امكانية استغلال الفجوات من جهات سلبية استفردت بالمجتمع بغيابها. عوضا عن ذلك تقوَّعت داخل اهتماماتها الفردية وحدثت فراغا في الحيز والشأن العام وضبطه بدلا من ان يكون لها حضورها نوعيا داخله.¹⁵

وهنا نتطرق الى نوعين فقط ليس للحصر وانما للدلالة على اهمية تصرف النخب السياسية والاجتماعية:

1. انحسار العمل السياسي الحزبي وانخراطه في الساحة المحلية في البلدات العربية وتركيز اهتمامه على العمل الحزبي القطري. في الماضي، كان للحراك الحزبي وانخراط الشباب والشابات فيه ومظاهر حضوره الاجتماعية في الحيز العام اهمية واسهام في بناء قاعدة القيم والمعايير المؤسسة للوعي الجماعي، أما غيابه الآن فقد أحدث فجوة مهمة على مستوى البلد وعلى مستوى التثقيف السياسي وتعزيز الهوية وخصوصا لدى الشباب.

2. يبقى المبنى الحماثي للمجالس المحلية العربية مصدرا مهما من مصادر انتاج مسببات العنف والجريمة لانها بنية تؤسس عند كثير من المواطنين الشعور بالتمييز في الخدمات وانعدام العدالة في التعامل بين المواطنين. لم تستطع النخب السياسية والاجتماعية تغيير هذا الواقع وبناء مبنى لحكم محلي مبني على الانتماء للبلد كاتنماء اساسي واولي وليس للحمولة. بل حدث عكس ذلك فجزء من هذه النخب انخرط في هذه البنية وجبرها لمصلحته السياسية والاجتماعية فأصبحت هذه النخب جزءا من البنية التقليدية عوضا عن تحديثها كبديل يؤسس لحكم محلي عصري ينهض بالبلد ويبني مشروع انتماء متجاوزا للحماثية. كان هذا البديل، لو تحقَّق، كفيلا بأن يقدم للفرد الفلسطيني حولا لبعض إفرازات حالات التغير التي حدثت ويبني اطارا جامعا اكثر تماسكا لأنه يركز بيده السلطة الشرعية، سلطة القانون والموارد المطلوبة.

5. السياق السياسي العام:

5.1 غياب وحضور الدولة ومؤسساتها:

بما يتعلق بموضوعنا فان علاقة الدولة مع المجتمع الفلسطيني تتسم بثلاثة ابعاد: الاول ابقاء المجتمع الفلسطيني على هامش مجتمع الاغلبية وهذا يعني بان الدولة ومؤسساتها لا تضع مشكلاته وتطوره على سلم اولوياتها. ابقت الدولة التي تعرف نفسها كدولة اليهود على الهوية السحيقة بين المجتمع اليهودي والمجتمع الفلسطيني في كل مناحي الحياة من الاستثمار في البنى التحتية، التعليم، الحكم المحلي وجودته، انفاذ القانون، تعزيز الهوية الثقافية، ملائمة مسطحات البلدات العربية والازدياد



السكاني، حل أزمة البطالة وتوفير فرص العمل والتطور الاقتصادي داخلها، الفقر وحل مشاكل الطبقات المسحوقة. في هذه الحالة تطور الفلسطيني كفرد في الفسحة التي مكنتها الدولة في قطاع العمالة داخل المجمعات اليهودية وايضا فرص التعليم العالي وخصوصا بعد افتتاح الكليات الخاصة والتي رغم تكلفتها الباهظة مكنت اعداد هائلة من الفلسطينيين الحصول على تعليم أكاديمي.

خلقت سياسة الدولة هوة بين تطور الافراد اقتصاديا على هامش سوق العمل الاسرائيلي وازدياد الطبقة الوسطى وبين تدهور الاحوال داخل بلداتهم التي اصبحت شبه مجمعات للسكن وليس بلدات يطور فيها المجتمع ذاته ثقافيا واقتصاديا.

ثانيا استعملت الدولة قدراتها في مجال فرض النظام والقانون بصورة انتقائية حسب مصلحتها في ابقاء الوضع القائم، فلها ولمؤسساتها دور مزدوج : من جهة، تفرض القانون عندما يعزز ذلك من سيادتها وفهمها لدورها مثلا في موضوع البناء غير المرخص ذو الابعاد المتعلقة بالأرض، وهو بؤرة صراعها مع الاقلية الفلسطينية. ومن جهة اخرى لا تقوم الدولة بفرض النظام عندما يتعلق الأمر بالعنف والجريمة، فتترك القوى الصاعدة التي بدأت تنفرد بالقوة من مجرمين، أفراد وجماعات، بالتغلغل داخل المجتمع دون اي رادع. هنا يقتصر دور الدولة على المراقبة والسيطرة وليس حل مراكز القوة الجديدة او مثلا حل إشكالية الفساد داخل السلطات المحلية بادعاء بان كلاهما يتعلقان بالثقافة الداخلية للمجتمع. هذا الادعاء هو بمثابة قميص عثمان لدى الجهاز الاداري داخل مؤسسات الدولة فهم من ينفذون السياسات ويقومون بالمراقبة عليها وهؤلاء من اهم ادوات الدولة في ابقاء مشكلات المجتمع دون حلول.

ثالثا، تعرقل الدولة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بناء السلطات البديلة والتي تستطيع ان تستفيد من التغييرات الاجتماعية وتبني عليها سلطات تزواج بين النزعة الفردانية والانتماء للمجموع. وتتلخّص عقليتها المؤسساتية ليس في حل مشكلات المجتمع وتطويره ولكن محاصرة هذه المشكلات ومراقبتها لتبقى على نار متوسطة مما يضمن أن لا تتسرّب إلى التجمعات اليهودية المتاخمة للبلدات العربية. في هذه الحالة فإننا امام مشكلة بنيوية تتعلق بعمق أسس تعامل الدولة مع ازمات المجتمع العربي وليس امام تقصير في العلاج فقط.

5.2 غياب وحضور الشرطة ومؤسسات فرض النظام والقانون

تعمل مؤسسات فرض النظام والقانون في اسرائيل داخل السياق اعلاه ولذلك هناك فجوة واضحة بين الظاهر منها من تصريحات وبين فعلها على ارض الواقع. الشرطة هي مؤسسة تنفذ سياسات الدولة، المعلن عنها والمبطن

منها داخل عقلية مؤسساتها. وهي أداة في صراع القوة بين المجموعات داخل الدولة وخصوصا تجاه المجتمع الفلسطيني. تاريخيا للشرطة في المجتمع العربي وظيفتان: الوظيفة ذات البعد المدني من خدمات الحفاظ على النظام وفرض القانون والوظيفة ذات البعد الامني من المراقبة والسيطرة.¹⁶

تعامل المجتمع الفلسطيني، وما زال، بحساسية مع الشرطة على انها مؤسسة تعطي الأولوية للبعد الامني فيها، وخصوصا انه عبر تجربته التاريخية معها كانت الشرطة المؤسسة الحكومية الموجودة على خط المواجهة الاول ضد المواطنين الفلسطينيين في حراكهم السياسي، في المظاهرات والفعاليات السياسية. دائماً، اعتاد الفلسطيني أن يرى الوجه الصدامي للشرطة معه وتقريبا لم ير وجهها المدني الخدماتي في بلداته.

من هنا فان عمل الشرطة يتسم بوجهين:

العمل الشرطي المفرط وهو تعامل غير عادل مع الافراد باستعمال غير مناسب للقوة او بانتهاج سياسة مميزة اتجاههم. يرتبط هذا البعد في عمل الشرطة بثقافتها التنظيمية، بالأراء المسبقة السائدة داخلها وبعنصرية أفرادها كانعكاس لأراء الاغلبية اليهودية تجاه العرب والتي تضعهم دائما في خانة التهديد للجمهور العام وعليه يجب وضعهم تحت الشك والقبضة الحديدية. غالبا ما يحدث هذا التعامل داخل المجمعات اليهودية او على المحاور الرئيسية للبلدات الفلسطينية.¹⁷

العمل الشرطي الناقص وهو اهمال التعامل مع مشكلات المجتمع الفلسطيني داخل بلداته، فالشرطة لا ترصد الموارد المطلوبة لذلك فعدد افراد الشرطة ونوعية تأهيلهم لا تتناسب مع حجم الحاجة لخدمات شرطة فعالة في البلدات العربية. هذا البعد تحول الى سياسة شرطية هدفها احتواء المشكلات من عنف وجريمة وانفلات كي لا يزلق نحو البلدات اليهودية المجاورة.¹⁸

هذا التعامل للشرطة مع المجتمع الفلسطيني مكن لأفراد ومجموعات الاستفراد والاستقواء دون اي رادع ويتحول قسما منهم الى اخطبوط على المستوى القطري يرهب الناس وبيتزهم بالعنف. يجد المجرمون انفسهم بمأمن من الشرطة التي لا تستثمر الجهد والموارد المطلوبة للقبض عليهم ومنعهم من القيام بأفعالهم وقطع امكانيات تطورهم الاقتصادي بالتعاون مع دائرة الضرائب ومؤسسات اخرى. لا تستثمر الشرطة المجهود المطلوب بموضوع الاسلحة الغير مرخصة والتي يشكل توفرها بشكل هائل داخل المجتمع الفلسطيني احدى اهم اسباب ازدياد العنف والجريمة. لقد اشار تقرير مراقب الدولة على فشل الدولة واجهزتها بالتعامل مع هذا الموضوع وحدد مسؤولياتها بانعدام خطة ممنهجة لذلك ترصد الموارد والخطط الفعالة.¹⁹

ان احتمالات ان يلقي القبض على شخص قام بجرم داخل المجتمع العربي هي أقل بكثير مقارنة بحال قام بذلك داخل المجمعات اليهودية أو إذا كان ضحية الفعل الاجرامي مواطن يهودي.²⁰



6 السياق المتعلق بالفرد:

يمكن ان نرسم معالم الطريق التي يسلكها الفرد المنخرط في العنف والجريمة منذ طفولته وحتى يصل الى ذروة الانخراط. هذه الطريق عرضها واسع ليحتمل السير بتعرجات ومسارات مختلفة ولكنها طريق باتجاه واحد. وهي ايضا ليست طريق مغلقة بل على اطرافها تتواجد مخارج كثيرة وكثير ممن يسيروا في هذه الطريق يتمكنون، بقواهم الذاتية او بمساعدة خارجية، ان يجدوا احدي هذه المخارج وغالبا بشرحة عمرية وظروف سآتي على ذكرها لاحقا. برسمنا ملامح هذه الطريق سننتقل الى الدوافع التي تحفز الفرد القيام بأعمال عنف واجرام، الدوافع الفردية التي يسيطر عليها وتلك التي تفرض نفسها عليه، وايضا السياقات الاجتماعية المتعلقة ببيئة الفرد وتأثيرها على احتمالات انزلاقه للجريمة. إن فهم وإدراك هذه المعالم يمكننا من اشتقاق السياسات الاجتماعية والاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المجتمع ومؤسسات الدولة تبنيها لمناهضة العنف والجريمة.

6.1 مرحلة الطفولة والشباب:

تتسم هذه المرحلة بمعالم منفردة او متصلة للمدرستين الوضعية والاجتماعية. يمكن في هذه الفترة الانتباه للطلاب الذين يتزعون بسبب تكوينهم النفسي للتصرف بعنف تجاه زملائهم في المدرسة او بصورة توجي الى مشكلة جدية في الانضباط الاجتماعي الذي يمكن ان يتطور الى جنوح. في هذه الفترة الحرجة من التشخيص والعلاج تتوجه غالبية المدارس والأطر التربوية الى عملية اقصاء الطالب ووصمه بأنه خارج النظام المعياري للمدرسة عوضا عن تقديم المساعدة النفسية او الطبية اذا احتاج الامر. على هامش المدرسة تتكون مجموعات من الطلاب من هذه الشريحة او طلاب لفظهم النظام التعليمي بسبب تدني تحصيلهم او بسبب ظروف عائلية لم تسعفهم في الاندماج داخل النظام المدرسي. ان هذه المجموعات تشكل المكان الذي يقدر فيه الطالب معنى وملاذ لنفسه من النظام الذي اقصاه على هامش المدرسة فانه يجد ملاذا من الغربة القصيرة داخلها. ان عملية الاقصاء والوصم هذه ستستمر خارج إطار المدرسة فالبيت غالبا، كالمدرسة، غير مؤهل اما بسبب ظروفه الموضوعية (وضع اقتصادي، اجتماعي) واما بسبب ان العائلة النواة، او جزء منها، موجودة بذاتها في حلقات الجنوح والعنف. وايضا في الحي او البيئة المادية التي يتواجد فيها خارج إطار المدرسة.²¹

في هذه المرحلة فان الفرد الذي يمتلك نزعة للعنف والجريمة فانه يكون قد دخل حيزا محفزا لاثارة هذه النزعة عوضا عن السيطرة عليها وعلاجها. والفرد الذي لا يمتلك هذه النزعة فانه عرضة لامتلاكها بواسطة التعلم والتقليد (social learning theories) عبر العلاقات الشخصية مع الاخر



المؤثر (Significant Others) والذي له قدرة التأثير على تصرفاته وصقل قيمه. في هذه المرحلة يتطور التقليد للأخر المؤثر الى تبني قيمه وتصوراتهِ للحياة والتي تعطي تبريراً قيمياً للجنوح والفعل الاجرامي فهو يتغاضى عن السلبيات في تصرفاته ويقدرها كإيجابية. في هذه الحالة يكون انكشاف الفرد لأسلوب الحياة الجانح أكثر وحميمي من إتصاله مع الحياة المعيارية. ما يميز هذه المرحلة بان الافراد فيها يبنون شبكة علاقات حميمية وشخصية مع بعضهم البعض ومع الأخر المؤثر مما يعطي معنى لوجوده وحياته وأيضاً تعويضاً نفسياً واجتماعياً (فالمجموعة التي ينتمي لها تعطيها دائماً اشارات ايجابية لتصرفاته) ولاحقاً اقتصادياً، بعيداً عن حالة التنكر والحرمان من الأطر الأخرى العائلية والمدرسية والاجتماعية العامة.

في هذا السياق تبرز أهمية التنشئة (التهيئة) الاجتماعية والتي تمكن من ضبط الحافز لخرق القانون او التصرف بصورة عنيفة وجانحة. وقد اشرنا سابقاً على أهمية الحالة الضابطة الغير رسمية informal social control والعمليات الاجتماعية التي تمكن من تبني قيم التصرف المعياري وهي تلك الصبرورات التربوية والاجتماعية الغير معتمدة على الانصياع لقوانين او عقوبات اجتماعية رسمية بل إنها مجمل الاشارات الاجتماعية التي يتلقاها الفرد، بصورة مباشرة او غير مباشرة، مكشوفة او مبطنه، عبر عدد غير محصور من التفاعلات الاجتماعية اليومية، والتي تقوده لتبني التصرف وفقاً للقوانين المكتوبة وغير المكتوبة على حد سواء. لذلك فان هناك أهمية قصوى لشبكة العلاقات للفرد وخصوصاً أن تكون هذه العلاقات ذات معنى وأهمية له. في هذه المرحلة فان التلاقي بين إنعدام او ضعف عمليات الضبط الغير رسمية وبين الانكشاف لعالم الجنوح الجذاب لابناء الشبيبة، سيدخلهم عالم الجنوح.²² في هذه الفترة انماط التصرف لدى الشباب الجانح أقل صلابه منها عند البالغين ولذلك فان التدخل الاجتماعي العلاجي له قدرة كبيرة على الردع، الوقاية والتأهيل.

هنا تجدر الإشارة الى الربط الذي قامت به نظرية الوصم بين رد فعل أجهزة فرض القانون تجاه الشباب مخالفين القانون ورد الفعل الاجتماعي وبين تعميق أنماط الجنوح عندهم لأنه قد يؤدي الى تبني "هوية جانحة" وتعمق لديهم شعور الانتماء الى عالم الجريمة. ان جزءاً من

ان التقارير التي ترصد وضع الشباب في مجتمعنا العربي تشير الى حالة مقلقة من انعدام الاطر التي تمكن التنشئة الاجتماعية وخصوصاً لشريحة الشباب في خطر youth at risk والذين نسبة كبيرة منهم وخصوصاً بين اجيال 19-24 عام ليست منخرطة في سوق العمل ولا الاطر التعليمية. ان غالبيتهم ليسوا تحت مسار شخصي معياري فيه التزام لنظام حياتي يومي وخصوصاً اطار عمل ثابت، يعطي حياتهم هدفاً وقيمة ويكسر حالة الفراغ التي يعيشونها وبالتالي الشعور بالاغتراب عن المجتمع وتطوير شعور بالغضب والنقمة عليه واحدى تجلياتها العبث بالحيز العام وممتلكاته.²³

هنا نعود ونذكر بما قلناه سابقاً عن الفشل المؤسساتي والاجتماعي في تقديم الخدمات من تعليم، تعليم لا منهجي، التاهيل لسوق العمل ومعالجة البطالة وازمة السكن كلها تشكل الحاملة الاجتماعية والاقتصادية للجنوح والجريمة. لذلك في هذه المرحلة يجب تبني سياسة اجتماعية وحكومية تعالج



مستويين من التدخل: تدخل في التوجهات وعالم القيم للجناح او الافراد في خطر وايضا تغيير الظروف الاجتماعية في بيئتهم وظروفهم والتي تشكل حافزا للجنوح.²⁴ ان انعدام هذه الاطر في المجتمع الفلسطيني لها تأثير مباشر على عمليات تشكيل ضبط السلوك الغير رسمية وتقلص من امكانيات بناء شبكة علاقات اجتماعية عميقة معيارية لدي الشباب وبالتالي التأثير على عالمه وقيمه وتصرفاته. هناك أهمية قصوى لخلق ظروف لعملية انسجام بين الضبط الداخلي الشخصي للفرد وبين الضبط الاجتماعي.

ان هذه المرحلة تتخذ خطورتها عندما تستقطب مجموعات الاجرام المنظم قسما منهم كجنود لها ويشكلون اذرعها الطويلة في العمل الاجرامي.

6.2 مرحلة الشباب والبلوغ:

في هذه المرحلة تبدأ تبلور شخصية أكثر عقلانية ومدركة لظرفها الجناح بعد ان مرت في المراحل الاولى للجنوح والتي ذكرتها اعلاه وتمرست فيها وبات بإمكانها ان تدرك السلبيات والايجابيات لهذا الطريق (هنا استثنى مدمني المخدرات لان ادمانهم يبقمهم داخل هذا العالم وهم بحاجة الى تدخل مباشر لفظامهم لكي يتمكنوا من الاختيار). ان قسما من المندرجين في فئات الجنوح في هذه الفترة يجدون طريقهم خارج هذه الحياة وخصوصا اذا بدأوا يسلكون نمط حياة معياري من عمل وارتباط اسري. اما البقية والتي واصلت التواجد في هذا العالم فان حساباتها تندرج تحت المدرسة الكلاسيكية اي ان غالبا وجودهم فيه لأنهم اما اندرجوا بالعمل في منظمات الاجرام المنظم واما انهم باتوا يستخدمون العنف والقوة لمنافع اقتصادية مثل الابتزاز المادي للناس، السوق السوداء، تجارة المخدرات والسلاح وغير ذلك. في هذه المرحلة يظهر نوع اخر من الجنوح المدرك للاستفادة من ظروفه وان الثمن الذي يدفعه اجتماعيا وشخصيا لا يوازي المنفعة. هنا اعود الى الحاملة الاجتماعية التي تمكن هؤلاء من استغلالها لبسط نفوذهم وايضا الحصول على مكانة اجتماعية بمزيج من التملق والخوف الاجتماعي. ان غياب دولة ومجتمع يحل مشاكل للناس سلميا وبصورة ناجعة وسريعة حول هؤلاء الى قوة اجتماعية تستعمل قوتها او التلويح باستعمالها لحل هذه المشاكل تاركين ورائهم حالات تقشعر لها الابدان من الابتزاز والظلم.²⁵

سيتمكن الفرد كلما تقدم في السن من الخروج من حياة الجنوح والجريمة اذا انغمس داخل الحياة المعيارية لأنه سيبدأ يعي الثمن الذي سيدفعه اذا بقي فيه لان الامتيازات الاجتماعية تكون ذا معنى كبير له. انهم غالبا في فترة الجنوح منفصلون عن الاطر الاجتماعية: التسرب من المدرسة، عائلتهم النواة فقدت السيطرة عليهم، لم يقيموا بعد عائلة ولم ينتظموا داخل عمل. كل هذه الاطر هي الكفيلة بخلق الشعور بالمسؤولية وهي التي تبني الشعور بالمسؤولية للقيم الاجتماعية.



خلاصة

ان العنف والجريمة ظاهرة انسانية موجودة بكل المجتمعات بنسب مختلفة وبتجليات مختلفة وهي ايضا ضرورية في حياة المجتمعات ولها وظيفة اجتماعية فيما يعيد المجتمع صياغة وتأكيد ضميره وتكافله الجماعي بواسطة المواقف الراضية للأفعال العنيفة والجرائمية في حقبة تاريخية من حياته ويعيد بناء وانتاج قيم تصريف ملائمة وتأكيدا اجتماعيا (دوركهايم).

ويمكننا بعد العرض الذي قمنا به بهذه المقالة ان نتبين بان معالجة العنف والجريمة بالوقاية منه كفعل استباقي او مواجهته المباشرة هو فرصة المجتمع الفلسطيني الى اعادة التأكيد على قيمه وموقفه من المباني الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية، الداخلية او تلك المتعلقة بالدولة ونظامها وايضا انتاج وتحديد مساحة القيم والمعايير الفردية والتي تحافظ على الحرية الشخصية من جهة وعلى الفعل ونتيجته في المجتمع من جهة اخرى.

لقد بينا بان للعنف والجريمة حاضنة اجتماعية واقتصادية وسياسية وان لها مسار تطور في حياة الفرد منذ الطفولة وحتى الوصول الى ذروة الاندماج في هذا العالم. ان هذه الحاملة وهذا المسار هما نتاج فعل انساني وتطور يمكن اقتفاء أثره والتدخل بتفصيلاته ومفاصله وبالتالي التقليل منه ومن آثاره على الفرد والمجتمع. لن يتأتى هذا الا بمشروع مجتمعي وحكومي مدعوم بالميزانيات الهائلة وايضا بموقف سياسي داعم ومستعد للمواجهة لسنوات طويلة. وعلى اي برنامج مجتمعي او حكومي ان ينظر الى هذه الظاهرة بشموليتها وان كل برنامج تدخل باي من تفاصيلها يجب ان يرتبط استراتيجيا بهذه النظرة الشمولية ويرى التفاعلات الممكنة مع التفاصيل الاخرى.



- ¹ مروان دويري، "قراءة منظومية للعنف في مجتمعنا". مجلة جدل، العدد السادس 2010
<https://www.mada-research.org/en/files/2010/06/jadal6/jadal6-arb/marwan-arb-final.pdf>
- ² "Crime and Justice 20 (1996): 301-348.، "Theoretical Integration in Criminology, Thomas J. Bernard and Jeffrey B. Snipes
<https://doi.org/10.1086/449245>
- ³ عايد الوريكات، نظريات علم الجريمة، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008).
- ⁴ نهاد علي، ارهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي. (حيفا: مركز أمان وجامعة حيفا، 2014)، ص. 43.
- ⁵ جيورا شوهم؛ موشي أدار؛ جيورا راهب، علم الجريمة. (تل أبيب: دار شوكن للنشر، 2017) (بالعبرية)
- ⁶ حلیم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
- ⁷ Emile Durkheim, *The division of Labor*. (Illinois: The Free Press of Glencoe, 1969).
- ⁸ جيورا شوهم؛ موشي أدار؛ جيورا راهب، ...
- ⁹ لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية، المشروع الاستراتيجي لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي، استطلاع جمعية الجليل (2019). موقع لجنة المتابعة
- ¹⁰ راسم خماسي في تقديم كتاب نهاد علي، ارهاب مدني، مصدر سابق
- ¹¹ جيورا شوهم؛ موشي أدار؛ جيورا راهب، ...
- ¹² راسم خماسي في تقديم كتاب نهاد علي، ارهاب مدني، مصدر سابق
- ¹³ عزيز حيدر (محرر)، انهيار السلطات المحلية العربية: اقتراحات لهيكلة جديدة، (القدس: معهد فان لير، 2010) (بالعبرية).
- ¹⁴ Emile Durkheim, *The division of Labor*. (Illinois: The Free Press of Glencoe, 1969).
- ¹⁵ عزيز حيدر (محرر)، انهيار السلطات المحلية العربية..... 2010
- ¹⁶ رضا جابر، "لنفصل فرض القانون عن السياسة"، جريدة هآرتس 6.1.2016
- ¹⁷ رضا جابر، "الشرطة والمجتمع العربي: الاتوس الشرطوي وثمنه"، مركز أبحاث الامن القومي، جامعة تل ابيب، هديم عدد 1 (2017). (بالعبرية).
- ¹⁸ اوري غوفر وغي بن بورات (محرران)، الشرطة في مجتمع متصدع، (تل أبيب: تسومت سفاريم، 2011) (بالعبرية).
- ¹⁹ تقرير مراقب الدولة، معالجة شرطة اسرائيل حيازة ادوات قتال غير مرخصة، حالات إطلاق النار في البلدات العربية والمدن المختلطة، مكتب مراقب الدولة (2018).
- ²⁰ حنين زعي، الجريمة في المجتمع العربي: التعاضد بعمل الشرطة (2017) تقرير قدم لمراقب الدولة.
- ²¹ حغيت لرنوا، الجنوح وفرض القانون، (تل أبيب، دار النشر برديس، 2016)
- ²² حغيت لرنوا، الجنوح وفرض 2016
- ²³ سامي ميعاري، نسرین حاج يحيى، الفراغ لدى الشباب العرب في إسرائيل، (المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2017).
- ²⁴ نسرین حاج يحيى، التعليم اللامنهجي في المجتمع العربي، (المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2018).
- ²⁵ عايد الوريكات، نظريات علم الجريمة 2008